ثابتة بل متصرمة لا تجتمع في الوجود والالكان الموجود في زمن الطوفان
موجودا الآن قوله فيقال اين هو من الاجزاء الي فيطلب جواب هذا الاستفهام
بانه مساوت له من جهة يمينه او يساره مثلا كما يعلم ذلك بالتحليل الصحيح
وهو قوله وهو جزء من الوضع الخ فان فيه نسبة اجزاء الشيء بعضها الى بعض
الذي هو احد الجزئين المعتبرين في مفهوم الوضع والجزء الثاني الذي
هو النسبة للامور الخارجية قوله عرض هيئة الخ وعرفه بعضهم بانه نسبة بعض
اجزاء الشيء الى بعض والى الامور الخارجية اه فهذا القيد صريح في كونه
نسبة وتفسيره بالهيئة العارضة لا يخرجه عن كونه من الاعراض النسبية
ايضا لان تلك الهيئة مستلزمة للنسبة والمراد بالاعراض النسبية ما اخذت
النسبة في مفهومها فتامله قوله لم تتغير النسبة بين اجزائه اذ نسبة
اجزاء بعضها الى بعض باقية بحالها وقوله فيكون وضع القيام الخ تفريع على عدم
تغير نسبة الاجزاء لا على قوله مع ان وضعه قد تغير اذ لا يناسب التفريع عليه
لفساده مع ان عبارة المتن توهم تفريعه فكان الاولى تقديمه عليه قوله بعض
شارحي المواقف لعله الابهري قوله تغير جنس الوضع الخ لعل ذلك المعترض اعتبر
الوضع ماهية مركبة من جنس وفصل فجعل نسبة اجزاء الشيء بعضها الى بعض
جنسا ونسبة تلك الاجزاء للامور الخارجية فصلا وقوله ممنوع وجه ان
مقارنة حصة من الجنس لفصل من الفصول لا يقتضي ذلك اذ تغير طبيعة
تلك الحصة اذ الجنس يقترن بفصول متعددة كاقتران الحيوان بالناطق
والصاهل وغيرها فتصير تلك الحصة مع انضمامها الى الفصول المختلفة
انواعا متباينة مع بقاء الجنسية بعينها وعلم من هذا وجه قوله وان اراد تغير
نوعه الخ بل في الحقيقة ليست هناك انواع تتغير وانما المراد انه يحدث باعتبار
انضمام القيد الذي هو الفصل لماهية الجنس نوع مغاير لطبيعة الجنس ضرورة
اختلاف ماهية المطلق والمقيد فتامله فانه دقيق قوله ثم ذلك يتصور
بعينه انارة تعتبره مجردا عن القيد فهذا قسم وتارة تعتبره مصاحبا له
فهذا قسم اخر فيرجع الى اعتبار الماهية لا بشرط شيء والى اعتبارها بشيء

وفي

وفي كون هذا تقسيما نظر اذ لا بد في التقسيم من تعدد القيود حتى تتحصل الاقسام
واما اعتبارنا المقسم وحده تارة واعتباره تارة اخرى مع القيد وتسمية ذلك
تقسيما فمحل توقف فتامل ثم لا يخفاك منافرة ما ذكرها لقوله سابقا وهو
جزء من الوضع الذي هو من المقولات وللفاضل عبد الحكيم في حواشيه على السيد
على المواقف تحقيق نفيس به يضمحل ما طول به المض الكلام واخفق به المدارهم
وهو ان الوضع هيئة بسيطة معلولة للنسبتين وليس مركبا منهما اذ النسبة
فيما بين الاجزاء وفيما بينها وبين الامور الخارجية ليس الا القرب والبعد
والمحاذاة والمجاورة والتماس وليس نفس القيام والقعود نفس تلك النسب
ولا مركبا من النسبتين الحاصلتين من تلك النسبتين اذ لا دليل على وجودها
في القيام مثلا فضلا عن تركبه منها فهو هيئة وحدانية معلولة لهما
فتدبر فانه مزال فيه الاقدام ولقد صدق هذا الامام وبعد هذا كله فجعل
الوضع لا يحتمل هذا التدقيق اذ ليس من الامور المهمة قوله والفصل والجنس
يتحدان وجودا وجعلها اي واذا تقررت هذه المقدمة فليعلم ان تصورك اذ ذاك
عدم انفكاك احدهما عن الاخر قال عبد الحكيم في حواشي ذلك الشرح هذا انما يرد ان
لو قيل ان النسبة الى الامور الخارجية فصل والنسبة بين الاجزاء جنس بل نقول
ان الجزء الذهني الماخوذ من النسبة الى الامور الخارجية فصل المقارنة بمعنى
الجزء الذهني الماخوذ من النسبة بين الامور الداخلة كالحيوان الماخوذ من
البدن والناطق الماخوذ من الصورة النوعية فبمفارقته لا تبقى تلك
الحصة من الجنس بل تنعدم وانما تبقى النسبة بين الاجزاء التي هي مبدأ الحصة
الاخرى من الوضع وتقارنها النسبة الى الامور الخارجية التي هي مبدأ الفصل
الاخر قوله قارنت بالقاف والنون وقوله ثم فارقته بالفاء الاول من المقارنة بمعنى
الملابسة قوله ملك اي يسمى معقولة الملك ويسمى معقولة الجدة ومعقوله له بفتح اللام
وهي الملك والملكان بمعنى واحد فالملك كون الجسم بحيث يحيط به كله او بعضه
ما يستقل بانتقاله ككون الانسان متمما او متقمصا او متنعلا او متختما
وهذه الحالة انما تتم بشرطين احدهما الاحاطة بكله او ببعضه والثاني الانتقال

معروض الملك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)